تعويضات كاملاً للاجئين الفلسطينيين، إلا أن ظهور هذا الأمر أيضاً لا يعدو كونه خديعة اخرى لجأت اليها اسرائيل لتبرير مواقفها الرافضة للحقوق الفلسطينية. فاقتراح التعويضات المذكور تضمن عدة شروط حولته الى مشروع تعويضات رمزي وغير جدي لا يتناسب ابداً وحجم المشكلة. وأهم هذه الشروط، كما حددها شاريت، هي:(٦٩)

أولاً: المطالبة بإبرام اتفاق مع اسرائيل يحدد الالتزام والشروط التي ستدفع بموجبها التعويضات، بحيث يكون اتفاقاً بالتراضي يتحقق نتيجة مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والعرب.

ثانياً: عدم مطالبة اسرائيل سوى بمساهمة محدودة في نفقات إعادة تأهيل اللاجئين على حساب أملاكهم التي انتقلت اليها نتيجة الحرب. وتبرر اسرائيل ذلك بأن «قضية الأراضي المتروكة ليست المخلفات الوحيدة [للحرب]؛ إذ أنه توجد مخلفات أخرى، سواء كانت تتعلق بتدمير الممتلكات والضحايا التي أوقعتها، أو عدم استتباب السلام حتى الآن وكل ما يتسبب به هذا الوضع، مثل اضرار المقاطعة الاقتصادية، والحصار، والضرورة التي تواجهها اسرائيل في زيادة ميزانيتها الدفاعية بنسبة تفوق النسب الاعتيادية. ان الأراضي المتروكة لم تنتقل الى اسرائيل نتيجة عملية شراء منظمة تمت في أوقات السلم؛ ودفع تعويضات مقابلها ليست بمثابة اتمام صفقة تجارية عادية... ويجب أن تؤخذ قدرة اسرائيل المالية بعين الاعتبار لدى تحديد مبالغ هذه التعويضات»(٧٠).

ثالثاً: ان اسرائيل بحاجة الى مساعدة مالية دولية لتقديم هذه المساهمة المحدودة، أي أن اتفاق دفع التعويضات يجب أن يكون مشروطاً بمنح قرض لاسرائيل أو تقديم المساعدة لها بشكل آخر.

رابعاً: يجب أن يكون مبلغ التعويضات «المحدودة» التي ستدفعها اسرائيل المبلغ الكامل والنهائي لالتزام اسرائيل تجاه التعويض على أملاك اللاجئين المتروكة، بحيث لا تبقى اسرائيل عرضة لتقديم طلبات أخرى لها بعد الاتفاق معها على هذا المبلغ.

خامساً: تأخذ اسرائيل على نفسها الالتزام الكامل والشامل امام الامم المتحدة، وليس امام الدول العربية أو حتى أصحاب الممتلكات العرب، بحيث تدفع مبلغ التعويضات الى صندوق الامم المتحدة الذي يجب ان تدخله أموال ومساعدات أخرى من قبل أعضاء المنظمة الدولية. ويجب أن تصرف أموال هذا الصندوق لتنفيذ مشاريع مخططة لاستيعاب اللاجئين، ولتغطية المطالب المالية لأصحاب الأراضي.

سادساً: يجب اقتطاع مبلغ معين من قيمة التعويضات التي ستلتزم اسرائيل بدفعها مقابل الأملاك اليهودية المجمدة في العراق.

سابعاً: «يجب أن يكون واضحاً أن قبول اسرائيل الالتزام بدفع التعويضات، بموجب اتفاق يتم بينها وبين الامم المتحدة، يمكن، فقط، في حال كون هذه التعويضات تعفيها من [تقديم] أية مساهمة اخرى لحل المشكلة، أي إذا أدى ذلك إلى تصفية قضية اللاجئين نهائياً»(٧١).